«الأمناء» تنشر دراسة بحثية عن الواقع الراهن ومتطلبات الخروج منه (الحلقة الثالثة)

هذه أسباب انعدام الموارد المالية الضرورية لتسيير عجلة الحياة

«الأمناء» قسم التقارير:

تواصل «الأمناء» نشر ما جاء في دراسة بحثية للدكتور سعودي علي عبيد صالح، أستاذ مساعد في جامعة عدن،، في عدد من الحلقات، وبتصرف من المحرر، والمعنونة بـ«عن الواقع الراهن.. ومتطلبات الخروج منه».

وبعد أن سردنا في الحلقة الثانية تفاصيل تراكمات وإرهاصات في الجنوب، وانتقال نضال شعب الجنوب نحو الثورة السلمية الشاملة، ومؤشرات تحقيق استعادة دولة الجنوب، نواصل سرد ما تبقى من النقاط.

رابعاً: سلطات متعددة على أرض الجنوب: فيما يخص الجنوب، الذي لم يتحرر كاملاً، فقد أفرزت هذه الحرب وجود سلطات متعددة على أرضه. وقبل أن نشير إلى هذه السلطات المتعددة، يمكننا الإشارة أولاً إلى الأسباب والعوامل التي أدت إلى هذه الحالة، أي حالة تعدد السلطات على أرض الجنوب. وهنا يمكن ذكر أهمها:

*تعدد الأطراف التي اشتركت في هذه الحرب، بما يعني تعدد الأهداف انطلاقاً من تعدد أطراف الحرب، وبالتالي تعدد المصالح.

*كان للتحالف العربي، وخاصة السعودية والإمارات، اللتان اشتركتا وساهمتا في هذه الحرب بفعالية، وخاصة من الجو والبحر، رؤيتهما وأهدافهما الخاصة لكل منهما من هذه الحرب.

كان لمشاركة التحالف العربي، وخاصة السعودية والإمارات، في هذه الحرب، وكذا تقديم الأسلحة والمال والدعم اللوجستي، دوراً مباشراً في قيام وتشكيل «المقاومات» المتعددة.

كما أن تعدد هذه المقاومات، قد نتج عنه تعدد واختلاف في طبيعة واتجاهات ورؤى هذه المقاومات، وذلك بحسب تبعيتها وارتباطها.

وإذا تذكرنا بأن السبب الأساسي لتدخل التحالف العربي في هذه الحرب، كان استعادة شرعية الرئيس هادي وحكومته، فإن ذلك يعني بان هذه الشرعية كان لها حضورها في هذه الحرب، بغض النظر عن كيفية وحجم هذا الحضور.

ومن العرض السابق، يمكننا استخلاص لوحة لتعدد السلطات التي تدير أمور المناطق المحررة، وهي على النحو التالي:

السلطة الأولى: دول التحالف، وخاصة السعودية والإمارات، وذلك بحكم وضع اليد على الواقع الناتج من الحرب، وبحكم المبادرة الخليجية، وقرارات مجلس الأمن الدولي التي وضعت اليمن تحت الوصاية الدولية.

وإذا كان من المستبعد أن نجد أي شكل من أشكال السلطة، أو الإدارة المباشرة لكل من السعودية والإمارات في المناطق المحررة، فإن ذلك لا ينفِ وجود هذه السلطة والإدارة لهما وإنْ بأشكال أخرى أكثر قوة وسطوة. ويمكن رؤية هذه السلطة أو الإدارة لكل من السعودية والإمارات في المناطق الجنوبية المحررة على النحو التالي:

*من خلال أخذ استشارتهما في الترتيبات والتعيينات في أهم مفاصل الإدارة في المناطق المحررة، مثل تعيين محافظي المحافظات، والقادة العسكريين لأهم الوحدات القطاعات والإدارات الأمنية.

*بموجب تفاهمات واتفاق كل من السعودية والإمارات على إدارة ملف «الجمهورية اليمنية» عند بدء الحرب، فيبدو أن العملية قد رست على أن تكون السعودية هي من تدير مختلف المسائل، العسكرية والسياسية والإدارية وغيرها، الخاصة لمناطق الشمال، والإمارات هي من تتولى إدارة ملفات الجنوب المختلفة. وإن كان قد حصل تبدّل في هذا التوزيع لصالح السعودية؛ وذلك بعد أن أدركت الأخيرة بأنها قد فقدت الشمال تماماً.

*بموجب هذا التوزيع المذكور، فقد صار للإمارات مكتباً استشارياً في عدن وحضرموت، تتولى من خلاله إدارة ومراقبة كل النشاطات السياسية العسكرية والأمنية في المناطق المحررة، وعلى وجه الخصوص في عدن وحضرموت. وعلى أساس هذه العلاقة، صارت السلطات المحلية في المناطق المحررة ترتبط بعلاقة وثيقة بهذه المكاتب الاستشارية.

*بسبب واقع استمرار الحرب، وانعدام الدولة بالمفهوم المتعارف عليه، وما نتج عن هذين العاملين الهامين، فقد أدّى ذلك إلى مجموعة من النتائج السلبية على المناطق المحررة في الجنوب، نذكر منها الآن على سبيل المثال لا الحصر، انعدام أو شحة توافر الموارد المالية الضرورية لتسيير ودوران عجلة الحياة في هذه المناطق.

وبحكم شحة الموارد المالية، فقد تكفلت السعودية والإمارات بتقديم جزءاً من المتطلبات المالية إلى السلطات المحلية في المناطق المحررة. ومن ذلك على سبيل المثال، تقديم «الوديعة» البنكية من قبل السعودية من أجل مجابهة ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

السلطة الثانية: التي صارت مشاركة في إدارة المناطق الجنوبية المحررة، هي شرعية الرئيس عبدربه منصور هادي وحكومته. وقد نتجت هذه المشاركة بفعل العوامل التالية:

*خروج الرئيس هادي من صنعاء، بسبب انقلاب الحوثيين على سلطته في 21 سبتمبر 2014م، وانتقاله إلى عدن.

*اندلاع الحرب في 26 مارس 2015م، وتحرير معظم مناطق الجنوب وفي مقدمتها عدن من الوجود الشمالي.

*قرار الرئيس هادي بجعل عدن عاصمة مؤقته للجمهورية اليمنية عوضاً عن صنعاء.

*استمرار الحرب في مناطق الشمال، مما حتّم أن تكون عدن بمثابة مكان لقيادة وإدارة العمليات الحربية، حتى وإن كان ذلك شكلياً.

وإذا كانت سلطة كلٍ من السعودية والإمارات في المناطق المحررة، وعدن في المقدمة، قد تجلّتْ أو ظهرت بطريقة غير مباشرة، أي بواسطة العلاقة مع السلطات المحلية. فإن سلطة الرئيس عبدربه منصور وحكومته، قد تجلّتْ وظهرتْ بشكل مباشر وصارخ في المناطق المحررة وخاصة العاصمة عدن، مما أدّى إلى تصادم كبير بين السلطات الثلاث وهي: دول التحالف وخاصة الإمارات وثم السعودية لاحقاً، والسلطات المحلية وسلطة الشرعية؛ ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب نذكر أهمها:

*الفهم الخاطئ أو الملتبس لقرار جعل عدن عاصمة مؤقتة للجمهورية اليمنية. فالقرار يهدف في الأساس إلى توفير مكان آمن للنشاط الإداري للرئيس هادي وحكومته، وكذلك إدارة الحرب ضد «تحالف الانقلابيين» في المناطق الشمالية. وقد تحقق ذلك من خلال مكوث الرئيس هادي وحكومته بالمجمع الرئاسي في معاشيق.

وقد تجاهل الكثيرون من أن جعل عدن عاصمة مؤقته، لا يعني بالضرورة مطلقاً أن الرئيس وحكومته، بحكم وجودهم المؤقت في عدن، أن يشاركا السلطات المحلية إدارة مناطقها، ونخص بالذكر هنا عدن. والسبب أن ذلك يتعارض مع المنطق والممارسة الواقعية؛ فالعاصمة، أيٌّ كانت هذه العاصمة، ليست سوى واجهة سياسية ورمز للدولة، وليست مكاناً يمارس الحاكم عليها سلطته. كما أن الممارسة الواقعية تأكد بأن لكل عاصمة سلطتها الخاصة بها. وهكذا كانت العلاقة بين رئيس الدولة عبدربه منصور هادي والعاصمة صنعاء. فلماذا أرادتْ «حكومة الشرعية» برئاسة هادي، تغيير هذا الواقع عندما صارتْ عدن عاصمة مؤقتة عوضاً عن صنعاء؟

*السبب الثاني لتصادم سلطة «الشرعية» مع السلطات الأخرى، وخاصة السلطات المحلية، يعود إلى استشعار الرئيس هادي باستمرار الحرب في المناطق الشمالية، وخاصة إذا علمنا بأن خيار استمرار الحرب من عدمها، هي مسألة خارجة عن إرادة ورغبة الرئيس هادي.

ويبدو أن الرئيس هادي قد استشعر بوجود فراغ في ظل استمرار الحرب، ولذا أراد أن يعوّض ذلك الفراغ من خلال هذا التدخل في سلطات المناطق المحررة، مما أدّى إلى حالة إرباك في عمل هذه السلطات.

*السبب الثالث قد يكون له علاقة باستشعار، أو تخوف الرئيس هادي لما قد تؤول وتصل إليه الأمور فيما يخص وقف الحرب، والحلول التي ستضع للخروج من الأزمة السياسية. بمعنى أنه من المحتمل أن تتجاوزه هذه الحلول. وهو احتمال ممكن الحدوث في ضوء ما خلّفته الحرب من دمار وتشظي مادي ونفسي. كما لا ننسى أن الرئيس هادي هو جنوبي، وأن مناطق الشمال هي المتضرر والخاسر الأكبر من هذه الحرب. علما بأن الطرف الآخر(الانقلابيين) ينظرون إلى الرئيس هادي باعتباره «خائناً» للوطن، ودوافع هذا الاتهام مفهوم.

السلطة الثالثة: هي السلطات في المناطق المحررة (المحافظات). وفي المنطق البسيط، فقد كان لابد من إجراء تغييرات جوهرية في هذه السلطات مباشرة بعد انتهاء العمليات العسكرية في هذه المناطق، وتطهيرها من الوجود الشمالي بأشكاله المختلفة: السياسي والعسكري والأمني. ويرجع مطلب هذا التغيير إلى اعتبارين اثنين:

- الأول: باعتبار أن معظم، إن لم يكن أغلب، القيادات العسكرية والإدارية والأمنية، التي كانت موجودة في كل مناطق الجنوب، هم من أصول شمالية أو جنوبيون ذوي علاقة بالمنظومة والمصالح الشمالية. وهذا يتطلب العمل على إجراء تغييرات جوهرية في قيادات المؤسسات الجنوبية لما بعد الحرب أو التحرير.

- الثاني: باعتبار أن واقع ما بعد الحرب، أو التحرير في الجنوب ليس كما ما قبل ذلك. بمعنى أن تحرير الجنوب من الوجود الشمالي، ليس سوى مقدمة حتمية وتهيئة ضرورية باتجاه استعادة دولة الجنوب، وهو الهدف الذي ناضل من أجله الجنوبيون منذ احتلال أرضهم في حرب صيف 1994م.

وعليه، وبموجب هذا الاعتبار، لابد من إجراء تغييرات في قيادات المؤسسات المختلفة في الجنوب تمهيداً للنقلة النوعية المنتظرة، وهي استعادة دولة الجنوب، وإعادة بنائها وفق معايير جديدة بشكل كلي يختلف عما كان سابقاً.

وفي واقع الأمر، فقد واجهت هذه العملية تحديات وصعوبات كبيرة تمثلت في: 1.جرى النظر إلى جنوب ما بعد التحرير، ومن ثم التعامل معه وفق واقع ما بعد مايو 1990، أي باعتباره جزءاً من كيان الجمهورية اليمنية. ويعني أنه جرى التعامل معه كمناطق منفصلة عن بعضها البعض. وقد انعكست هذه النظرة والتعامل على مسألة التغييرات، التي يفترض أن تتم في قيادات المؤسسات المختلفة.

2.كما جرى النظر إلى الجنوب ما بعد التحرير، ومن التعامل معه وفق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، الذي ناقش فكرة تقسيم الجمهورية اليمنية إلى أقاليم، برغم أن ذلك المؤتمر لم يقرُّ عدد الأقاليم، إضافة إلى أن الانقلاب الذي قاده الحوثيين وانقلاع حرب ربيع 2015م، كان يعتبر رفض للتقسيم إلى أقاليم، وهو أحد أسبابها الرئيسية، ناهيك أن الممثلين الحقيقين للجنوب، لم يشاركوا في ذلك المؤتمر المذكور.

3.التصادم بين السلطات التي وجدت في المناطق الجنوبية المحررة بحكم واقع الحرب ونتائجها. وقد تجلى ذلك في ظهور نزعة التسيُّد والتغلّب لطرف أو أطراف ضد طرف أو أطراف أخرى. وقد تجلّتْ هذه النزعة في اختيار وفرض القيادات، التي يجب أن تدير المناطق والمؤسسات في فترة ما بعد الحرب والتحرير. وفي الغالب فقد كان معيار علاقة وولاء القيادات المختارة بأطراف السلطات المذكورة، هو المعيار الرئيسي الذي ساد وجرى تطبيقه عند اختيار معظم القيادات، التي تولّتْ مسؤولية قيادة وإدارة المناطق والمؤسسات في مناطق الجنوب المحررة. وكان معيار تلك العلاقة أو الولاء إما سياسي، أو مناطقي، أو الارتباط بمصالح سابقة ينبغي الحفاظ عليها في ظل العهد الجديد.

وقد نتج عن هذا التصادم بين السلطات المتعددة، مجموعة من النتائج السلبية سنأتي على ذكرها لاحقاً..